



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



© fomo/ iStock via Getty Images Plus

المصفوفة القطرية 2024 تونس

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمت تونس إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 1985. وأبدت إبان مصادقتها تحفظات وإعلانات عامة ومحدّدة. وفي عام 2014، رفعت جميع التحفظات المحدّدة. ومع ذلك، حافظت حينها تونس على إعلانها العام الذي يؤكد أن تونس لن تتخذ أي قرار تنظيمي أو تشريعي يخالف الفصل الأول من الدستور التونسي، والذي ينص على أن تونس دولة حرة ومستقلة وذات سيادة الإسلام دينها والعربية لغتها ونظامها جمهوري.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟ استناداً إلى الفصل 23 من الدستور، المواطنون متساوون أمام القانون دون أي تمييز.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

العرف هو مصدر للقانون في ظل ظروف معينة. وفي حال تعارض مع القانون أو من باب أولى وأحرى مع الدستور، فيتم تغليب القانون والدستور عليه. وبحسب الفصل 543 من مجلة الالتزامات والعقود، العادة والعرف لا يخالفان النص الصريح. كذلك، الفصل 23 من مجلة الأحوال الشخصية يشير إلى العرف في المسائل المرتبطة بالالتزامات المتبادلة للزوجين.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتد به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

وفق الدستور، تونس دولة مدنيّة تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون. وفي القانون التونسي، الشريعة ليست مصدراً للتشريع. وليس من الواضح ما إذا كانت المحاكم تعتبر قوانين الأحوال الشخصية غير دستورية إذا تعارضت مع مبدأ المساواة.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

القانون لا يعرّف ولا يحدّد ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟ استناداً إلى الفصل 23 من الدستور، المواطنون متساوون أمام القانون دون أي تمييز. كما أن القانون الخاص بالقضاء على العنف يتبنى تعريفاً للتمييز متوافقاً مع تعريف اتفاقية سيداو. ولكن لا يوجد إطار تشريعي معياري مناهض للتمييز يحظر بصراحة التمييز غير المباشر.

هل وضعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلفة برصد التنفيذ واستعراضه؟

اعتمد مجلس الوزراء في تونس في عام 2021 استراتيجية وطنية جديدة للقضاء على العنف ضد المرأة تقوم على أربعة محاور رئيسية/هي:

- الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة.
- الحماية وتوفير الخدمات الملائمة والمتنوعة للإحاطة بالضحايا.
- الحوكمة والتنسيق.
- وضع السياسات العمومية، ومراجعة القوانين وإنفاذها وتدعيمها.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهّداً في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

ينص القانون المالي للدولة على نظام الموازنة المرامية للمساواة بين الجنسين، ولا سيما من خلال المادة 18 التي تضع على عاتق المسؤولين عن البرامج مسؤولية احترام الإنصاف والمساواة بين النساء/الفتيات والرجال/الفتيات عند تحديد الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالمادة 21 من دستور 2014.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

توجد استراتيجية خاصة بالصحة الجنسية والإنجابية بعنوان "الخطة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية 2020-2030" تغطي جميع جوانب المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والاستراتيجية مصحوبة بخطة تشغيلية وخطة للرصد والتقييم تتضمن مؤشرات كمية واضحة. ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان هناك أي ميزانية مخصصة لتنفيذها.

هل هناك قوانين تشترط صراحة إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لا يشير أي تشريع إلى وجوب توفير إحصاءات مصنّفة حسب نوع الجنس. ولا تخلص مراجعة القوانين والنصوص التنظيمية المتعلقة بالإحصاءات في تونس إلى وجود أي حكم محدّد يتعلق بالنوع الاجتماعي باعتباره مكوناً رئيسياً في العملية الإحصائية. غير أنّ بعض النصوص القانونية تتضمّن أحكاماً حول الإحصاءات المبنية على أساس الجنس.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

يسهل القانون اللجوء إلى القضاء لهذا الغرض، كما يضمن تقديم المساعدة القانونية لغير القادرين مالياً على تحمّل تكاليف الخدمات القانونية. وينص القانون بوضوح على وجوب تقديم المساعدة القانونية في القضايا الجنائية، لكنه يضع بعض الشروط لمنحها في الحالات التي لا تتجاوز فيها العقوبة ثلاث سنوات.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

القانون ينص بوضوح على تقديم المساعدة القانونية في القضايا المدنية وفي جميع مراحل المحاكمة.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز سفر؟

لا يفرض القانون أي قيود على المرأة في طلب الحصول على جواز سفر.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

لا يفرض القانون أي قيود على المرأة في طلب الحصول على بطاقة هوية.

هل يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

تتمتع المرأة بحقوق متساوية في إقامة دعوى في الشؤون المدنية، حيث ينص القانون على أن حق رفع دعوى أمام المحاكم هو لكل من له الأهلية والمصلحة في ذلك، ولا يُطلب من النساء الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية أو من الأزواج أو أفراد الأسرة الآخرين قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية. كذلك، يحق لكل شخص إبرام العقود والاتفاقيات وتحمل المسؤوليات المدنية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

هل يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

تتمتع المرأة بحقوق متساوية في إقامة دعوى في المسائل الشخصية/الأسرية، حيث ينص القانون على أن حق رفع دعوى أمام المحاكم هو لكل من له الأهلية والمصلحة في ذلك، ولا يُطلب من النساء الحصول على إذن من

السلطات القضائية أو الإدارية أو من الأزواج أو أفراد الأسرة الآخرين قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية. ووفقاً لمجلة الأحوال الشخصية، لا توجد قيود على النساء لإجراء عقد الزواج، ويمكنهنّ الشروع في ذلك دون الحاجة إلى موافقة أي شخص.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوة بشهادة الرجل؟

لشهادة المرأة أمام المحاكم في تونس نفس القيمة الإثباتية لشهادة الرجل في جميع المحاكم.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوة بالرجل؟

وفقاً للفصل الثالث من قانون الموجبات والعقود، يحق لكل شخص إبرام العقود والاتفاقيات وتحمل المسؤوليات المدنية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوة بالرجل؟

لا توجد قيود قانونية على أهلية النساء لتسجيل الأعمال التجارية. وقد تم التأكيد على حقهن في تسجيل الأعمال التجارية في أطر سياسية واستراتيجية. وبحق لكل شخص، باستثناء القصر، ممارسة التجارة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

وفقاً للفصل 29 من الدستور، حق الملكية مكفول ولا يمكن المساس به إلا في حالات خاصة وبضمانات ينص عليها القانون. ولا تتضمن القوانين التي ترعى الحق في الملكية أي حكم تمييزي ضد المرأة.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

يضمن الفصل 51 من دستور عام 2022 "تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل للوصول إلى جميع مستويات المسؤولية وفي جميع المجالات. وتسعى الدولة إلى تحقيق التمثيل المتكافئ للمرأة والرجل في المجالس المنتخبة". ووفقاً للفصل 39، تعمل الدولة على ضمان تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

هل تخصص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

ألغى مرسوم عام 2022 مبدأ التناصف بين النساء والرجال في الترشح على الانتخابات التشريعية، وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة تحت طائلة رفض القائمة ضمن شروط معينة ينص عليها القانون المتعلق بالانتخابات والاستفتاء لعام 2014. بينما أبقى الدستور المعدل في عام 2022 على مبدأ تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة.

هل من قانون يحظر صراحة العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

وفق القانون رقم 58/17، العنف السياسي هو كل فعل أو ممارسة يهدف الجاني من خلالها إلى حرمان المرأة أو إعاقتها عن القيام بأي نشاط سياسي أو حزبي أو جماعي، أو حرمانها من أي حقوق وحريات أساسية على أساس التمييز بين الجنسين.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

يشمل القانون الخاص بالحماية من العنف كافة أشكال العنف البدني. وفق القانون، العنف المادي هو كل فعل ضار أو مسيء يمسّ بالحرمة أو السلامة الجسدية للمرأة أو بحياتها كالضرب والركل والجرح والدفع والتشويه والحرق وبتز أجزاء من الجسم والاحتجاز والتعذيب والقتل.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

وفق القانون رقم 58/17، العنف الجنسي هو كل فعل أو قول يهدف مرتكبه إلى إخضاع المرأة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية باستخدام الإكراه أو التهديد أو الضغوط وغيرها من وسائل إضعاف وسلب الإرادة وذلك بغض النظر عن علاقة الجاني بالضحية.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

وفق القانون رقم 58/17، العنف النفسي هو بحسب القانون كل اعتداء لفظي كالقذف والشتيم أو الإكراه أو التهديد أو الإهمال أو الحرمان من الحقوق والحريات والإهانة والتجاهل والسخرية والتحقير وغيرها من الأفعال أو الأقوال التي تنال من الكرامة الإنسانية للمرأة أو ترمي إلى إخافتها أو التحكم فيها.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

وفق القانون رقم 58/17، العنف الاقتصادي هو كل فعل أو امتناع عن فعل من شأنه استغلال المرأة أو حرمانها من الموارد الاقتصادية مهما كان مصدرها، كالحرمان من الأموال أو الأجر أو المدخلات، أو التحكم فيها.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

وفق القانون رقم 58/17، يمكن لقاضي الأسرة منع الشخص المطلوب من الاتصال بالضحية أو الأطفال المقيمين معها في منزل الأسرة وما إلى ذلك. ويعاقب أي شخص يعارض أو يمنع تنفيذ القرارات ووسائل الحماية. كذلك، يعاقب كل من خالف عمداً قرارات ووسائل الحماية بعد تنفيذها بالحبس سنة واحدة وبدفع غرامة قدرها خمسة آلاف دينار. ويعاقب القانون أيضاً كل من يتصدى أو يحول دون تنفيذ قرارات ووسائل الحماية. ويعاقب بالسجن مدة عام وبدفع غرامة قدرها خمسة آلاف دينار كل من يتعمد خرق قرارات ووسائل الحماية بعد تنفيذها.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

ألغيت فصول المجلة الجزائية التي تنص على تخفيف العقوبات عن مرتكبي "جرائم الشرف" ضد النساء والفتيات بموجب القانون رقم 72/93 المؤرخ 12 تموز/يوليو 1993.

هل يجرم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارستها؟

ختان الإناث ليس ممارسة شائعة، وتحظر المادة 221 من المجلة الجزائية، بصيغتها المعدلة في عام 2017، تشويه العضو الجنسي للمرأة أو إزالته جزئياً أو كلياً.

هل يجرم القانون فعل الزنا؟

يُعَدُّ الزنا جريمة بموجب الفصل 236 من المجلة الجزائية.

هل يجرم القانون الاغتصاب الزوجي؟

الاغتصاب الزوجي غير مجرم بشكل محدد في قانون العقوبات أو قانون القضاء على العنف ضد المرأة. كما يلزم الفصل 23 من قانون الأحوال الشخصية كلا الزوجين "بالوفاء بواجباتهما الزوجية حسب العرف". لذلك، تعتبر العلاقات الجنسية بين الزوجين واجباً زوجياً. ولئن لم يتضمن القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة عبارة "الاغتصاب الزوجي"، فأحكامه تمكن من تجريم الاغتصاب الزوجي ومعاقبته، إذ نص فصله 2 على أن القانون 58 يشمل "كل أشكال التمييز والعنف المسلط على المرأة، القائم على أساس التمييز بين الجنسين مهما كان مرتكبوه (الزوج أو الوالد

أو الابن أو غيرهما) وأياً كان مجاله (الأسرة أو مكان العمل أو الشارع...)". كما عرّف الفصل 3 من القانون العنف الجنسي بأنه "كل فعل أو قول يهدف مرتكبه إلى إخضاع المرأة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية باستخدام الإكراه أو التهديد أو الضغط وغيرها من وسائل إضعاف وسلب الإرادة وذلك بغض النظر عن علاقة الفاعل بالضحية".

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

كان القانون يسمح سابقاً بتبرئة المغتصبين الذين تزوجوا ضحاياهم بموجب الفصلين 227 مكرر و239 من المجلة الجزائية، غير أن هذه الأحكام ألغيت من قانون العقوبات بموجب قانون القضاء على العنف ضد المرأة.

هل تجرم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

وفق الفصل 227 من المجلة الجزائية، الاغتصاب هو كل فعل يؤدي إلى إيلاج جنسي مهما كانت طبيعته والوسيلة المستعملة ضد أنثى أو ذكر بدون رضاه أو رضاه.

هل يُعرّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

وفق المجلة الجزائية، التحرش الجنسي هو: كل اعتداء على شخص آخر من خلال الأفعال أو الإيماءات أو الكلمات التي من المحتمل أن تضر بكرامة الشخص أو أخلاقه بهدف إجبار الشخص على الخضوع لرغبات الجاني الجنسية أو عن طريق ممارسة ضغط زار.

ليضعافه إرادة الشخص لمقاومة هذه الضغوط (المادة 226 (3)).

هل هناك نص في القانون يجرم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

تعتمد تونس سياسة جنائية لحماية حقوق الأفراد والمجتمع والتصدي لضحايا التهديدات الإلكترونية. وهذا الحق مكسب في الدستور (المادة 24) الذي ينص على ضرورة حماية الحياة الخاصة وسرية المراسلات والاتصالات والبيانات الشخصية، وهذا الحق مكفول أيضاً بموجب قانون العقوبات وقانون الاتصالات.

هل يجرم القانون الاشتغال بالجنس والبيغاء؟

تجرم مجلة الشغل البيغاء الذي يمارس بغير ما ينظمه القانون (الفصل 231). وينظم المرسوم الصادر في 30 نيسان/أبريل 1942 شروط الممارسة القانونية للاشتغال بالجنس في منازل معينة، مع اشتراط الخضوع للفحص الصحي، ودفع ضريبة خاصة، والتسجيل لدى وزارة الداخلية.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

يحظر القانون الأساسي 61 لعام 2016 جميع أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، ويطارباها بمنع الاتجار بالأشخاص، وزجر مرتكبيه، وحماية ضحاياه ومساعدتهم. وينص القانون على عقوبات على الاتجار تتراوح بين السجن لعشر سنوات والسجن مدى الحياة.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

تنص المادة 40 من الدستور على أن العمل حق لكل مواطن وعلى الدولة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف. وتنص المادة 5 من قانون العمل على أنه لا يجوز التمييز بين الرجل والمرأة في أحكام هذا القانون. ويتناول قانون القضاء على العنف ضد المرأة العنف الاقتصادي في سياق العمل، ويتضمن بعض الأحكام المتعلقة بحقوق المرأة في العمل.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

للمرأة الحق في أجر متساوٍ عن نفس العمل مثل الرجل. وتحظر المادة 5 مكرر من قانون العمل التمييز بين الرجل والمرأة في تطبيق القانون.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

على الرغم من المادة 5 من قانون العمل التي لا تميز التمييز بين الرجل والمرأة في أحكام هذا القانون، فإن قانون العمل لا يتضمن أي حكم محدد بشأن المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

تتضمن مجلة الشغل قيوداً قانونية على توظيف المرأة في الأعمال الليلية، والتعدين، وأعمال الخردة المعدنية.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوة بالرجل؟

توفقاً للفصل 68 من مجلة الشغل، لا يجوز تشغيل النساء ليلاً لمدة لا تقل عن اثنتي عشرة ساعة متتالية، بما في ذلك الفترة الزمنية بين العاشرة مساءً والسادسة صباحاً. وهناك استثناءات لهذه المادة مشار إليها في الفصل 68.

هل تميز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

تنص التشريعات الوطنية على نفس العمر للعمال والعاملات، حيث يتناول قانون التقاعد سن التقاعد ولا يفرق بين المرأة والرجل.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أرواحهم معاشاتهم التقاعدية؟
لا ينص القانون على أي تمييز بين الجنسين في حق منح المعاشات للزوجين.

هل يحظر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟
تحظر مجلة الشغل فصل المرأة بسبب حملها أو الرضاعة على النحو التالي: "وقف العمل من طرف المرأة طيلة المدة التي تسبق الولادة وتليها لا يمكن أن يكون موجباً لقطع عقدة الشغل من طرف المؤجر. وإلا، فيحق للمرأة أن تطالب بغرم الضرر. ويتعين على هذه الأخيرة أن تُعْلِمَ المؤجر بسبب تغيبها".

هل ينص القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟
موجب الفصل 30 من مجلة الشغل، يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة مدتها 30 يوماً يمكن تمديدتها لمدة 15 يوماً إذا كانت هناك مضاعفات أو أسباب طبية تستدعي ذلك.

هل ينص القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟
إن إجازة الأبوة الحالية هي يومان. وقد قدمت وزارة شؤون المرأة مشروع قانون يتعلق بعطلة الأمومة والأبوة في

القطاعين العام والخاص ينص على رفع مدة إجازة الأبوة إلى 15 يوماً.

هل تتيح الدولة دور رعاية الأطفال أو تدعمها؟
إن مرافق رعاية الأطفال، سواء كانت متاحة للعموم أو مدعومة، غير متوفرة في القطاعين العام أو الخاص، ولا يتضمن قانون العمل ولا قانون الخدمة المدنية إشارة إلى رعاية الأطفال.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا يتضمن قانون الخدمة المدنية لعام 1983 وقانون العمل أحكاماً محدّدة بشأن التحرش الجنسي. ولكن، يمكن تطبيق أحكام المجلة الجزائية التي تعاقب على التحرش الجنسي منذ عام 2004 (المادة 226 ثالثاً). بالإضافة إلى ذلك، عدّل القانون رقم 58 (2017) المادة 226 ثالثاً، بالنص على زيادة العقوبة إلى الضعف في حال "كان للجاني سلطة على الضحية أو يسيء إلى السلطة الممنوحة له من خلال واجباته". وبالتالي، فإن نطاق تطبيق المادة 226 ثالثاً واسع ويشمل المجال غير المهني والبيئة المهنية (القطاع العام/الخاص).

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا ينص قانون العمل صراحة على سُبل الانتصاف المدنية للعداء الجنسي والتحرش في العمل.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

في تاريخ 30 تموز/يوليو 2021، صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية القانون عدد 37 لسنة 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي والعقوبات المستوجبة في حال مخالفة أحكامه. ويضبط هذا القانون شروط تشغيل عاملات وعمال المنازل وحقوق والتزامات كل من المؤجر والأجير، كما يحدّد آليات المراقبة والتفقد والعقوبات الواجبة عند مخالفة أحكامه.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

يوجد نظام قضائي متخصص في قضايا العمل، كما أن إجراءات التقاضي مبسّطة وفق قانون العمل. ويمكن للجنة حقوق الإنسان تلقي الشكاوى بشأن التمييز بين الجنسين في التوظيف بصفتها هيئة دستورية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي. غير أنه لا توجد هيئة عامة متخصصة لتلقي الشكاوى بشأن التمييز بين الجنسين في التوظيف.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟
بموجب الفصل 5 من مجلة الأحوال الشخصية، السن القانونية للزواج لكل من الزوجين هي 18 عاماً. ويمكن في حالات استثنائية إبرام عقد زواج دون السن المحدّدة بعد الحصول على إذن خاص من المحكمة، والذي يُمنح فقط لأسباب جدية وللمصلحة الواضحة للزوجين.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

لا يوجد نص قانوني ينص على أنّ الزواج تحت السن القانونية باطل أو قابل للإبطال. ولا تأتي المادة 21 المتعلقة بشروط عقد الزواج أو أسباب إبطاله على ذكر حد السن كشرط للصحة أو كسبب للإبطال. غير أن معايير القدرة أو الصلاحية على إبطال الزواج غير محدّدة وتظل خاضعة لتقدير قضائي فضفاض.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟
للمرأة والرجل حقوق متساوية في معظم جوانب الزواج والطلاق. فوفقاً للفصل الثالث، لا يتم الزواج دون موافقة الزوجين. وينص قانون الأحوال الشخصية على الطلاق القضائي، كما يضمن حقوق الطلاق المتساوية للمرأة والرجل. ويجوز الطلاق بموافقة كلا الزوجين، بناءً على طلب أحدهما بسبب ضرر ناتج عن الزواج، أو بناءً على طلب الزوج أو الزوجة بالطلاق على أساس الضرر، وهو ما يستتبع إجراءات قضائية مطوّلة.

هل يحظر القانون تعدّد الزوجات؟
يحظر القانون تعدّد الزوجات.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

بصفته رب الأسرة، يكون الرجل وصياً على أطفاله ومسؤولاً عن إعالة زوجته وأطفاله قدر

استطاعته مالياً. وقد تمّ تعديل مجلة الأحوال الشخصية بالقانون رقم 74 لسنة 1993 لتمكين المرأة من ممارسة بعض سلطات الوصاية من خلال التعاون بين الزوجين في شؤون الأسرة وتحمل المسؤوليات والالتزامات الزوجية. وفي عام 2024، أقرّت تونس قانوناً جديداً بشأن البطاقة التعريفية يمنح للام الحق بطلب الحصول على بطاقة التعريف الوطنية لأولادها القاصرين، أسوة بالأب.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

تعود حضانة الأبناء في الزواج إلى كلا الوالدين. وفي حالات الطلاق، تنص مجلة الأحوال الشخصية على أن من مُنحوا حضانة الأطفال معرضون لفقدان هذه الوضعية إذا غيروا محل إقامتهم (الفصل 61).

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

لا يوجد حكم تمييزي واضح ضد المرأة في هذا الصدد.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟
لا توجد أي أحكام قانونية تمييزية بحق المرأة في اختيار مهنتها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

وفقاً للمادة 24 من مجلة الأحوال الشخصية، ليست للزوج ولاية على أموال زوجته عند الطلاق. ووفقاً للمادة 26 من قانون الأحوال الشخصية، إذا اختلف الزوجان على السلع المنزلية، فمن المفترض أن يعود أي من الأشياء التي تخص المرأة عادة إلى الزوجة، والعكس صحيح.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينص القانون على تلك الحقوق؟
تستند أحكام قانون الأحوال الشخصية إلى قواعد الميراث في الشريعة الإسلامية. ويوجد عدم مساواة، خاصة بين البنات والأبناء، لأن البنت ترث نصف الميراث الذي يحصل عليه شقيقها.

هل هناك محاكم مدنية متخصصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟
يوجد داخل المحاكم المدنية قسم متخصص في الأحوال الشخصية. وعلى الرغم من أن الناس متساوون أمام المحاكم، فهذه المحاكم لا تضمن المساواة في القانون لأنها تطبق مجلة الأحوال الشخصية التي لا تزال تتضمن بعض أشكال التمييز ضد المرأة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟
منذ عام 2010، تتمتع المرأة بنفس حقوق الرجل في منح الجنسية التونسية لأبنائها.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟
لا تزال مجلة الجنسية تتضمن أحكاماً تمييزية. وعلى الزوج غير التونسي المتزوج من تونسية التقدم بطلب للحصول على الجنسية. ولا يمكن منح الجنسية التونسية إلا إذا كان الشخص راشداً، وثبت أن له معرفة باللغة العربية تتناسب مع مركزه الاجتماعي، وسليم العقل وحسن الأخلاق، وتبين من حالته الصحية أنه لا يشكل عالة على المجتمع أو خطراً على نفسه.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يوجد قانون في هذا الشأن، ولكن هناك تدابير سياسية لرعاية صحة الأم. ليس من الواضح ما إذا كانت هناك قيود على أساس الحد الأدنى للسكن أو الحالة الاجتماعية أو رهناً بالحصول على إذن طرف ثالث. وينطبق القانون رقم 93 لعام 2001، المؤرخ 7 آب/أغسطس 2001 المتعلق بالطب الإنجابي، وفقاً للمادة 4 منه، على المتزوجين فقط.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

تبنت تونس سياسة الحصول على خدمات منع الحمل دون قيود. ولا الاستراتيجيات ولا القوانين ذات الصلة تضع قيوداً على العمر وموافقة الوالدين للوصول إلى وسائل منع الحمل، بما في ذلك الواقي الذكري.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

الحصول على خدمات منع الحمل الطارئة غير مدرج في أي قانون أو لائحة، ولكن تتيح بعض السياسات الحصول على خدمات منع الحمل دون قيود.

هل الإجهاض المقصود قانوني على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرؤونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟
بينما يُجرّم الإجهاض في المادة 214 من قانون العقوبات، تسمح المادة نفسها به كاستثناء خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل إذا تم الإجهاض على يد طبيب مرخص قانونياً في مستشفى أو منشأة صحية أو في عيادة مرخصة. وبعد الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل، يمكن إجراء الإجهاض إذا كان هناك خطر على صحة الأم أو سلامتها العقلية من خلال استمرار الحمل، أو خطر أن يعاني الطفل الذي لم يولد بعد من مرض أو إعاقة خطيرة.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يأتي أي قانون أو لائحة على ذكر الرعاية ما بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

للتربية الجنسية جزء من المنهج الدراسي، ولكنها لا تشمل جميع المواضيع. وهناك سياسات تعليمية تشمل فيروس نقص

المناعة البشرية والتربية الجنسية في المدارس الثانوية، لكن ليس في المدرسة الابتدائية. وفي عام 2019، أعلنت وزارة التربية والتعليم إدراج التربية الجنسية في المناهج الدراسية التي تستهدف الطلاب من سن خمسة أعوام إلى 15 عاماً.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

يشمل البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً الوقاية والرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية والمراقبة الوبائية، ولا يذكر أي قيود على أساس السن أو الحالة الاجتماعية أو موافقة الوالدين أو الزوج، كما أنه لا يشمل الاختبار الطوعي لفيروس نقص المناعة البشرية. بالإضافة إلى ذلك، تتبع تونس استراتيجية وقائية للحد من وقوع إصابات جديدة بين المراهقات والشابات وشركائهن الذكور في المجتمعات التي ترتفع فيها حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.